دور هيئة الأركان العامة في الثورة الجزائرية (1960-1962م)

The Role of the General Staff in the Algerian Revolution (1960-1962)

م.م. شيماء جمعة ياس
Shaymaa Jumaa yas

جامعة سامراء /كلية التربية للعلوم الانسانية
Shimaa.Jumaa@uosamarra.edu.iq

الكلمات المفتاحية:

هيئة الاركان - ايفيان - بومدين - الحكومة المؤقتة – ديغول

Keywords:

General Staff - Evian – Boumédiène - Provisional Government – De Gau

الملخص:

اندلعت الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي عام (1954- 1962م) ، واثناء الثورة الجزائرية تم انشاء هيئة الأركان العامة 1960م، بوصفها إحدى أهم المؤسسات العسكرية والتنظيمية التي أسهمت في إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني الجزائري خلال المرحلة الأخيرة من الكفاح التحرري ضد الاستعمار الفرنسي وقد تولى قيادتها هواري بومدين شكلت الظروف التي أدت إلى إنشاء هيئة الأركان العامة عام 1960م، بوصفها محاولة لإعادة توحيد القيادة العسكرية وضبط العمل الميداني لجيش التحرير الوطني. وكان الدور المحوري الذي قام به هواري بومدين في إعادة تنظيم جيش الحدود، وتأسيس فيالق عسكرية جديدة، والاستفادة من خبرات الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في مجالات التدريب والتخطيط والتنظيم. فضلاًعن طبيعة المهام التي أُنيطت بهيئة الأركان العامة، سواء ما تعلق منها بالإشراف على العمليات العسكرية، أو تنظيم شؤون التموين والتسليح والاستعلامات، كذلك دورها في توحيد وحدات جيش التحرير الوطني داخل الحدود وخارجها.

كما برزت الخلافات بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال المرحلة الأخيرة من الثورة، خاصة على خلفية مفاوضات إيفيان عام (1961–1962م)، إذ رأت هيئة الأركان أن بعض التنازلات التي قُدمت لفرنسا تمثل مساساً بالسيادة الوطنية واستمراراً للنفوذ الاستعماري داخل الجزائر المستقلة. وقد تصاعد نفوذ هيئة الأركان وتحالفها مع أحمد بن بلة، وما ترتب على ذلك من انتقال الصراع من المجال التنظيمي إلى التنافس السياسي والعسكري حول السلطة، وصولاً إلى أزمة صائفة 1962م التي شكّلت منعطفاً حاسماً في تاريخ الجزائر المعاصرأن هيئة الأركان العامة لم تكن مجرد مؤسسة عسكرية مرتبطة بإدارة العمليات القتالية، بل تحولت إلى قوة سياسية مؤثرة استطاعت إعادة تشكيل موازين القوى داخل الثورة الجزائرية، وأسهمت بصورة مباشرة في انتقال مركز الثقل من القيادة السياسية إلى المؤسسة العسكرية، وهو ما انعكس لاحقاً على طبيعة النظام السياسي في الجزائر بعد الاستقلال.

Abstract:

The Algerian Revolution broke out against the French occupation (1954–1962). During the revolution, the General Staff was established in 1960 as one of the most important military and organizational institutions that contributed to restructuring the National Liberation Army (ALN) during the final phase of the liberation struggle against French colonialism, and it was led by Houari Boumédiène. The circumstances that led to the creation of the General Staff in 1960 represented an attempt to reunify the military command and regulate field operations for the National Liberation Army. Houari Boumédiène played a pivotal role in reorganizing the border army, establishing new military corps, and

utilizing the expertise of officers who defected from the French army in the fields of training, planning, and organization. This was in addition to the nature of the tasks assigned to the General Staff, whether related to supervising military operations, or organizing affairs of supply, armament, and intelligence, as well as its role in unifying the units of the National Liberation Army both inside and outside the borders.

Disputes also emerged between the General Staff and the Provisional Government of the Algerian Republic (GPRA) during the final stage of the revolution, particularly against the backdrop of the Évian Accords negotiations (1961–1962). The General Staff believed that some of the concessions made to France represented an infringement on national sovereignty and a continuation of colonial influence within independent Algeria. The influence of the General Staff escalated, along with its alliance with Ahmed Ben Bella, resulting in the transition of the conflict from the organizational sphere to political and military competition over power, leading up to the crisis of the summer of 1962, which formed a decisive turning point in contemporary Algerian history. The General Staff was not merely a military institution linked to managing combat operations; rather, it transformed into an influential political force capable of reshaping the balance of power within the Algerian Revolution. It contributed directly to shifting the center of gravity from the political leadership to the military establishment, which was subsequently reflected in the nature of the political system in Algeria after independence

المقدمة:

شهدت الجزائر أثناء الثورة (1954-1962م) إنشاء هيئة الأركان العامة عام 1960م بوصفها مؤسسة عسكرية عليا هدفت إلى إعادة بناء الجيش الوطني وتنظيمه ضمن إطار أكثر قوة وفاعلية. وقد ارتبط تأسيس هذه الهيئة باسم قائدها هواري بومدين الذي ادى دوراً مهماً في إعادة بناء جيش الحدود، وتطوير قدراته القتالية والتنظيمية، وتحويله إلى قوة عسكرية قادرة على مواصلة الكفاح المسلح وفرض حضورها في المرحلة الأخيرة من الثورة .

تكتسب دراسة هيئة الأركان العامة أهمية كبيرة لكونها تمثل إحدى أبرز المؤسسات التي أثرت في مسار الثورة الجزائرية، ليس فقط على المستوى العسكري، وإنما أيضاً على المستوى السياسي، إذ

تحولت تدريجياً إلى مركز قوة نافس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على قيادة الثورة وتوجيهها. وقد تجلى ذلك بصورة واضحة خلال مفاوضات إيفيان والأزمة السياسية التي أعقبت وقف إطلاق النار، والتي انتهت بأزمة صائفة 1962م وصعود المؤسسة العسكرية إلى واجهة الحياة السياسية الجزائرية.
تكمن اهمية الموضوع من خلال دراسة الظروف التي أدت إلى نشأتها، وبيان طبيعة المهام التي اضطلعت بها، ودراسة دورها العسكري والتنظيمي والسياسي، فضلاً عن توضيح طبيعة علاقتها بالحكومة المؤقتة وتأثيرها في أزمة صائفة 1962م، وصولاً إلى بيان انعكاسات ذلك على طبيعة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

جاء البحث بعنوان(دور هيئة الأركان العامة في الثورة الجزائرية (1960- 1962م).وقسم إلى مقدمة وخمسة محاور وخاتمة، تناول المحور الأول(الجذور التنظيمية والعسكرية التي مهدت لظهور هيئة الأركان العامة حتى عام 1960م).تضمن المحور الثاني (تأسيس هيئة الأركان العامة 1960م ودورها في الثورة الجزائرية)،كرس المحور الثالث (المهام التي أُسندت إلى هيئة الأركان العامة)،وتضمن المحور الرابع(الخلافات بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة 1961– 1962م) ،والمحور الخامس(هيئة الأركان العامة وعلاقتها بأزمة صائفة 1962م). أما الخاتمة تضمنت أهم النتائج التي حواه البحث من أحداث.اعتمد البحث على مصادر متنوعة ومهمة لدراسة الموضوع والتي اغنت الدراسة بالمادة العلمية.

اولاً :الجذور التنظيمية والعسكرية التي مهدت لظهور هيئة الأركان العامة حتى عام 1960م.

قرر مؤتمر حزب الشعب الجزائري، تبني استراتيجية مزدوجة لمواصلة النضال، تقوم على العمل في واجهتين متكاملتين.واجهة علنية رسمية، تسهم في العمل البرلماني والمشاركة في الانتخابات، بهدف عرض مواقف الحزب والدفاع عن برامجه داخل المؤسسات الرسمية، وهو ما عرف بالتيار الشرعي ،وواجهة سرية تعتمد النشاط غير العلني، للحفاظ على امتداد الحزب الشعبي، وتمثلت في إنشاء تنظيم ، خاص ذي طابع شبه عسكري يعنى بالإعداد للثورة المسلحة، عرف باسم المنظمة الخاصة (OS).وقد تم تأسيس هذه المنظمة على إثر الاجتماع المنعقد يومي 15 و16 شباط 1947م، إذ أُضفي عليها طابع عسكري غير معلن، وأطلقت عليها السلطات الفرنسية تسمية التنظيم الخاص، كما استُخدم مصطلح المنظمة السرية(Organisation Secrète)، غير أن التسمية الأكثر تداولاً بين أعضائها كانت المنظمة الخاصة (Organisation Spéciale).وتولى المناضل محمد بلوزداد مسؤولية الإشراف الأول على هذه المنظمة، التي ضمّت نخبة من المناضلين المعروفين بشجاعتهم وانضباطهم وسيرتهم النضالية، مع الالتزام الصارم بالسرية. وقد تشكلت النواة الأولى للتنظيم من نحو 300 مناضل(يوسفي ،2010،ص107).

تمثلت الأهداف الأساسية للمنظمة في إعداد كوادر مسلحة قادرة على تأطير الجماهير تمهيداً لإطلاق الثورة التحريرية، إلى جانب تدريبهم على أساليب القتال ضمن ما يُعرف بحرب العصابات. كما عمل الحزب على إسناد مناصب قيادية على مستوى الدوائر إلى عناصر من إطارات المنظمة الخاصة الذين توفرت فيهم شروط الكفاءة والانضباط.وقد مكّن ذلك من تحقيق قدر من التنظيم السياسي والعسكري، فضلاً عن توفير الإمكانات المادية والبشرية الضرورية، وذلك تحضيراً لتفجير الثورة مع بداية الخمسينيات.وبهدف التحضير الشامل للثورة التحريرية، وضعت المنظمة الخاصة برنامجاً دقيقاً يزاوج بين التنظيم السياسي والتدريبات العسكرية. وقد تجلى ذلك في تقسيم البلاد إلى خمس مقاطعات كبرى تشمل (الجزائر بمنطقتيها، قسنطينة، وهران ومنطقة القبائل)، إذ قُسمت كل منطقة بدورها إلى نواحي وأقسام.ولم تقتصر مهام المنظمة على الجانب العسكري البحت، بل امتدت لتشمل العمل السياسي والدبلوماسي، سواء في الداخل أو الخارج، بهدف حشد التأييد للقضية الوطنية، وتأمين الدعم اللوجستي الضروري للثورة، وهو ما جعل من هذه الهيكلة الركيزة الأساسية التي استند إليها العمل الثوري لاحقاً(بوضياف،2010،ص15).

اكتشفت الإدارة الاستعمارية الفرنسية المنظمة الخاصة (OS) في 18 آذار 1950م ، فقامت بحملة اعتقالات واسعة شملت نحو 450 مناضلاً، وتبعه قرار قيادة الحزب بتجميد نشاط المنظمة . لم تقتصر التداعيات على الجانب التنظيمي، بل امتدت لتحدث انقساماً حاداً داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين تيار المصاليين (أنصار مصالي الحاج) وتيار المركزيين (أعضاء اللجنة المركزية).في محاولة لاحتواء الأزمة وتوحيد الصفوف قبل الانتقال للعمل المسلح، بادر قدماء المنظمة الخاصة بتأسيس (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) في 23 آذار 1954م بمدرسة الرشاد بالجزائر العاصمة،استهدفت اللجنة تجاوز الخلافات القائمة بين المركزيين والمصاليين وإقناع القواعد النضالية بضرورة الوحدة وتجنب الصراعات القيادية(سعداوي،2009،ص74).

قرر أعضاء المنظمة الخاصة المضي قدماً بشكل مستقل، فعقدوا اجتماعاً تاريخياً عُرف بمجموعة الـ 22، سعياً لتشكيل جبهة وطنية موحدة، شكل اجتماع مجموعة الـ 22 في حي المدنية (كلو سلامبي سابقاً) في 25 حزيران 1954م، بمنزل المناضل إلياس دريش، نقطة التحول الحاسمة من العمل السياسي إلى الكفاح المسلح. وقد تمخض عن هذا اللقاء التاريخي حسم ثلاث قضايا استراتيجية(بلحاح،2008،ص57):

1-تجاوز الانقسامات: الإجماع على وحدة القاعدة النضالية وتغليب مصلحة الثورة على الخلافات القائمة بين المركزيين والمصاليين.
2-استراتيجية الكفاح: إقرار مبدأ الكفاح المسلح اللامحدود زمنياً، واعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الاستقلال أو الاستشهاد.
3-القيادة المصغرة: انتخاب لجنة تسيير سرية برئاسة محمد بوضياف، وتفويضها باختيار أعضاء قيادة الثورة وقد انبثقت عن مجموعة ال 22 (لجنة الستة).

لقد انتقل العمل التنظيمي إلى مرحلة التخصص الجغرافي في اجتماع 10 تشرين الأول 1954م بمنزل مراد بوقشورة، إذ تم تقسيم البلاد إلى خمس مناطق عسكرية وتعيين قادتها ونوابهم على النحو الآتي(العمامرة،1997،ص40):

-المنطقة الأولى (الأوراس): بقيادة مصطفى بن بولعيد.
-المنطقة الثانية (شمال قسنطينة): بقيادة مراد ديدوش.
-المنطقة الثالثة (القبائل): بقيادة كريم بلقاسم.
-المنطقة الرابعة (الوسط): بقيادة رابح بيطاط.
-المنطقة الخامسة (الغرب الجزائري): بقيادة العربي بن مهيدي.

في حين تولى محمد بوضياف مهمة التنسيق بين الداخل والخارج، مع تكليف بن بولعيد بالإشراف المؤقت على شؤون منطقة الجنوب (المنطقة السادسة لاحقاً).

تم الإعلان عن جبهة التحرير الوطني وتحديد ساعة الصفر للثورة في خريف 1954م، استقر الرأي القيادي (لجنة الستة) على تسمية الجناح السياسي للثورة بجبهة التحرير الوطني(FLN)، والجناح العسكري بـجيش التحرير الوطني (ALN). وفي الاجتماع الأخير المنعقد بالجزائر العاصمة في 23 تشرين الثاني 1954م، تم الاتفاق النهائي على أن تكون ليلة الأول من تشرين الثاني 1954م، في تمام الساعة الثانية عشرة ليلاً، هي الموعد الرسمي لانطلاق العمليات العسكرية الشاملة (هشماوي ،1998،ص182) لم تتوقف عملية التنظيم عند الانطلاق، بل تعززت بمؤتمر الصومام في 20 آب 1956م، الذي نقل الثورة من حالة الاندفاع التنظيمي إلى المؤسسة المركزية. إذ استُحدثت هيئتان قياديتان (العمامرة،1997،ص40):

-المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA): وهو بمثابة الهيئة العليا والبرلمان التشريعي الذي يرسم الاستراتيجيات العامة.
-لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE): وهي الهيئة التنفيذية العليا المسؤولة عن إدارة القرارات السياسية والعسكرية، وتكونت في بدايتها من خمسة أعضاء يجمعون بين الكفاءة العسكرية والسياسية (العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، وعبان رمضان، سعد دحلب، وبن يوسف بن خدة).

لقد شهدت الثورة الجزائرية تحولات كبيرة عكست طبيعة المرحلة الحرجة التي تمر بها، إذ تميزت الأوضاع العامة بقدر عالي من الاضطراب، نتيجة تصاعد الحملات العسكرية الفرنسية واتساع نطاقها، الأمر الذي أفرز أزمات متعددة (بن عمر،2010،ص240).كما برزت في هذه الفترة بعض الاختلالات الداخلية، تمثلت في تغليب المصالح الشخصية لدى بعض القيادات، وهو ما انعكس سلباً على تسيير شؤون المجاهدين وتنظيم الجيش وعلاقته بالقاعدة الشعبية كما شكل وصول شارل ديغول إلى سدة الحكم عام 1958م نقطة تحول مفصلية في مسار الصراع، إذ تبنت فرنسا استراتيجية عسكرية شاملة هدفت إلى القضاء على الثورة عبر تكثيف العمليات العسكرية وتعبئة مختلف الإمكانات البشرية والمادية. وقد تجسدت هذه السياسة في تعيين الجنرال موريس شال قائداً عاماً للقوات الفرنسية في

الجزائر بتاريخ 12 كانون الاول 1958م، وهو الذي أشرف على تنفيذ خطط عسكرية هجومية واسعة النطاق(مصمودي ،2017،ص16).

عمدت السلطات الاستعمارية إلى تعزيز منظومتها الدفاعية بإقامة خط موريس، ثم تدعيمه بخط مكهرب إضافي عام 1959م، وهو ما أدى إلى تضييق الخناق على تحركات المجاهدين، لا سيما على مستوى الحدود الشرقية. وأسهمت هذه الإجراءات في إلحاق خسائر فادحة بصفوف جيش التحرير الوطني، إذ سقط عدد كبير من المجاهدين أثناء محاولات اختراق هذه الحواجز، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد الشهداء، قُدر بنحو ستة آلاف مجاهد خلال فترة وجيزة لا تتجاوز ثلاثة أشهر(عيادة ،2018،ص46).

شهدت بعض الوحدات العسكرية، خاصة في الولاية الأولى، حالة من التمرد والانقسام، وهو ما كشف عن عمق الأزمة التنظيمية التي كانت تعاني منها الثورة في تلك المرحلة. وقد عجلت هذه التطورات بعقد اجتماع العقداء العشرة، الذي يُعد محطة مفصلية في مسار إعادة تنظيم القيادة العسكرية، ومهد الطريق نحو بروز فكرة إنشاء هيئة الأركان العامة كإطار تنظيمي يسعى إلى توحيد القرار العسكري وضبط العمل الميداني(جبلي،2004،ص210).

يُعد اجتماع العقداء العشرة المنعقد من 11 اب لغاية 16 كانون الاول 1959م محطة مهمة في مسار تنظيم الثورة، إذ أسفر عمّا انبثق عنه من قرارات هدفت أساساً إلى استعادة التحكم في مجريات الأحداث وإعادة ضبط آليات تسييرها. وقد تجلّى ذلك في تبنّي مقاربة مزدوجة، تجمع بين العمل الدبلوماسي من خلال الحكومة المؤقتة، والعمل العسكري عبر تنظيم الجيش، فضلاً عن الدعوة إلى عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة باعتباره إطاراً قيادياً أعلى لتوحيد الرؤى واتخاذ القرارات الاستراتيجية(بن عمر،2010،ص240) . جاء انعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس ليؤكد هذا التوجه التنظيمي، إذ تم خلاله إقرار ضرورة إنشاء لجنة وزارية للحرب، تتولى قيادتها الولايات الثلاث، وتُناط بها مهمة الإشراف المباشر على شؤون الجيش وتوجيه عملياته. (شبوب، 2017 ،ص68).

ثانياً: تأسيس هيئة الأركان العامة 1960م ودورها في الثورة الجزائرية.

يُعد الموعد الفعلي لميلاد هيئة الأركان العامة 15 كانون الثاني 1960م، وذلك بعد القرار القاضي بإلغاء قيادتي العمليات العسكرية في كل من المنطقتين الشرقية والغربية، وهو ما مهد لقيام قيادة مركزية موحدة تشرف على مختلف العمليات العسكرية في البلاد(جبلي،2004،ص210).في أعقاب ما شهدته هيئة الأركان الشرقية من أزمات وصعوبات، تم اتخاذ قرار يقضي بتوحيدها ضمن إطار تنظيمي واحد أُطلق عليه اسم هيئة الأركان العامة(هـ.أ.ع). وعقب تأسيس هذه الهيئة، تم تعيين هواري بومدين قائداً لها، بمساندة كل من علي منجلي، وقائدي أحمد والرائد عز الدين، غير أن الأخير انسحب لاحقاً لأسباب سياسية(تابليت، 2011،ص110).

وقد أُسندت إلى هواري بومدين مهمة إعادة تنظيم جيش الحدود، إذ تمثل الهدف الأساسي في إعادة بناء جيش قوي قادر على مواجهة فرنسا، والاعتماد عليه حتى مرحلة ما بعد الاستقلال،تسلم هواري بومدين قيادة الأمور في ظرف بالغ التعقيد، إذ كانت الأوضاع آنذاك تتسم بالصعوبة، ما تطلب قدرة عالية على التحكم والسيطرة(الابراهيمي،2011 ،ص47).كانت من أولى الإجراءات التي اتخذتها هيئة الأركان العامة تشكيل مكتب تقني ضم عدداً من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي من ذوي الرتب العليا، من بينهم (شابو، زرقيني، بوثنة، هوفمان، وعبد المؤمن). وقد تمثلت المهمة الأساسية لهؤلاء في إعادة تنظيم الجيش وتوسيعه، إذ تمكنوا من استعادة الثقة بين القيادة والضباط، وشكلوا نواة قيادة مصغرة.كما أقدم هواري بومدين على إعادة هيكلة الوحدات العسكرية، من خلال تشكيل فيالق جديدة أُطلق عليها اسم (الفيالق الشمالية للعمليات)، وأسندت قيادتها إلى عبد الرحمن بن سالم، بمساعدة الشاذلي بن جديد(بن جديد،2011،ص450).

سادت خلال تلك المرحلة ضرورة ملحة استوجبت توحيد وإعادة تنظيم وحدات الجيش في المنطقتين الشرقية والغربية ضمن إطار جيش عصري موحد. وكان الهدف الاستراتيجي من هذا التنظيم هو تعزيز الموقف التفاوضي أمام الطرف الفرنسي، وبناء قوة عسكرية رادعة قادرة على مواجهة العدو بفاعلية. وقد برز دور القيادات الميدانية، إذ أُسندت إلى أحمد بن عبد الغني مهام الاستعلام، في حين تولى كل من الشاذلي بن جديد وبن سالم مسؤولية الإشراف الميداني على الوحدات، وتأمين تنفيذ العمليات العسكرية واختراق خطوط الأسلاك الشائكة.شكل تأسيس هيئة الأركان العامة منعطفاً في مسار الثورة، إذ نجحت في تشكيل قوة عسكرية موحدة وفاعلة على الحدود، مستفيدة من استقطاب الجنود بالولايات الحدودية. وقد بسطت هذه الهيئة إشرافها الكامل على الوسائل والإمكانيات الحربية المتاحة.(سيد علي،2012،ص 301).

عملت هيئة الأركان العامة على تطبيق برنامج عمل متخصص شمل إعادة تنظيم الجيش واستحداث فيالق جديدة تم توزيعها على منطقتين أساسيتين الشمالية والجنوبية ،كلف هواري بومدين المجاهدين لتولي قيادة الفيالق وبهذا نجح في فرض الانضباط إذ أصبحت الوحدات خاضعة إلى قيادة موحدة وبعد تسليم وحدات الولايات الثانية والثالثة والرابعة استطاع هواري بومدين ضم الجنود والضباط والمزج بينهم، وبهذا تمكن من إنشاء جيش عصري ومسلح وبعد ذلك نشر في المنطقة الشمالية، إذ تمكنت هيئة الأركان العامة من تأسيس جيش قوي شبيه بقوة جيوش الدول المستقلة في تلك الفترة (بن جديد،2011،ص151).قام هواري بومدين بتوظيف الجنود الفارين من الجيش الفرنسي خاصة إعطائهم مناصب حساسة وهذا ما أثار جدلا وتعرضه للإنتقادات (تابلت،2011،ص111).

برز موقفين متعارضين حول تنظيم الحرب إذ أن الموقف الأول ما إعتاد عليه المجاهدون وهو حرب العصابات كأسلوب يعتمد عليه، أما الموقف أو التصور الثاني تبناه الضباط الفارين من الجيش الفرنسي أمثال إيدير وسعوا نحو تنفيذه وهو إعادة ضبط الجيش على النمط الكلاسيكي، وبحنكة هواري بومدين استطاع أن يتخطى هذا الخلاف الذي كاد أن ينهي الجيش، بحل وسط وهو مزج بين الجنود

والضباط، كما أعاد إنتشار الجيش وتنظيم طرق التدريب والقتال، ثم عادت المشكلة من جديد بعد أن تمرد بعض المجاهدين عندما عينهم بومدين كقادة للوحدات الميدانية، أما الضباط الفارين عينهم في مناصب حساسة في وزارة الدفاع، حتى انهم قاموا بمحاولات للإنقلاب عليه مثل شعباني والطاهر الزبيري(بن جديد،2011،ص153).

واجه الجيش صعوبات في تمرير الأسلحة خاصة بعد تدعيم فرنسا لخط موريس بخط شال على الجهة الشرقية، مما دفع هيئة الأركان العامة لتولي اهتمامها بالقواعد العسكرية سواء الشرقية (تونس)، أو الغربية (المغرب) (جبلي ،2004،ص 104).

ثالثاً:المهام التي أُسندت إلى هيئة الأركان العامة.

أدى إنشاء هيئة الأركان العامة إلى إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني ضمن أطر وهيكلة أكثر انضباطاً، إذ تم إدماج القوات ضمن كتائب مدعّمة بالسلاح، مع فرض قواعد صارمة للانضباط، وذلك في ظل حالة التفكك والتباين التي كانت تعرفها وحدات الجيش، خاصة على مستوى الحدود. وقد ساهم توسيع صلاحيات الهيئة في تعزيز فعاليتها، إذ حُددت مهامها بموجب المرسوم التنفيذي الصادر عن رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، وبمشاركة أعضاء اللجنة الوزارية للحرب (الولايات الثلاث)، بتاريخ 31 كانون الثاني 1960، وتمثلت هذه المهام فيما يأتي(يوسفي ،2010،ص107).

اضطلعت قيادة الأركان بمسؤولية الإشراف على القيادة العليا لجيش التحرير الوطني، سواء داخل التراب الوطني أو خارجه، كما تولت مهمة التنسيق بين مختلف الهياكل والهيئات العسكرية، من خلال إعداد تقارير دورية موجهة إلى اللجنة الوزارية للحرب. وفي هذا الإطار، عملت على إنشاء المحافظات السياسية ضمن تنظيمها، مع التمييز بين مهام المحافظات على مستوى الحدود وتلك الموجودة داخل الجبال، إذ اضطلع محافظون الداخل بمهام إدارية بمساعدة لجنة ثلاثية تضم ممثلاً سياسياً ودليلاً، في حين اقتصرت مهام محافظي الحدود على الجوانب التربوية والإعلامية والإرشادية.أصبحت هيئة الأركان العامة مسؤولة أمام كل من المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة، لا سيما فيما يتعلق بضمان تموين الولايات التاريخية بمختلف احتياجاتها من مستلزمات الحرب، سواء من عتاد عسكري أو موارد مالية(تابلت،2011،ص121).

عملت هيئة الأركان العامة على إخضاع مختلف وحدات الجيش والقيادات لسلطتها المباشرة، سواء داخل البلاد أو خارجها، مع الحرص على فرض هيبتها وضمان احترامها، ومراعاة الجوانب الأمنية في تداول المعلومات والتقارير. كما أُنيطت بالهيئة مهمة الإشراف على التكوين العسكري للإطارات المتمركزة على مستوى الحدود الشرقية والغربية، ثم امتد ذلك إلى الجهة الجنوبية، إذ تم إنشاء مكتب تقني متخصص يضم عناصر ذات كفاءة عسكرية عالية(جبلي،2004،ص213).

تولت هيئة الأركان العامة مسؤولية تعيين الإطارات القيادية على مستوى المجالس الولائية ضمن الولايات التاريخية، بما في ذلك تعيين قادة الولايات وأعضاء القيادات الثلاثية. كما استفادت من خبرات الفارين من الجيش الفرنسي، عبر توظيفهم في التأطير العسكري والمساهمة في تطوير القدرات القتالية والتنظيمية للجيش.عملت على تشكيل وحدات قتالية وفق تنظيم موحد، بحيث تتمتع كل وحدة باستقلالية وظيفية ضمن إطارها العملياتي، كما سعت إلى تدعيم صفوف جيش التحرير الوطني من خلال استقبال المتطوعين الجزائريين، مما أسهم في مضاعفة تعداد الجيش ليبلغ نحو عشرين ألف مقاتل (بورقعة،2000،ص99).

حرصت هيئة الأركان العامة على توحيد صفوف الجيش، خاصة الوحدات المتمركزة على طول الحدود الشرقية والغربية، في ظل ما شهدته تلك المناطق من اضطراب وغياب للاستقرار، إذ تم تقسيم هذه الحدود إلى منطقتين: شمالية وجنوبية، وأسندت قيادة كل منطقة إلى رائد يعاونه مساعدان برتبة نقيب.كما قامت هيئة الأركان العامة بإنشاء مجموعة من المصالح المتخصصة، إذ أُنيطت بكل مصلحة مهام محددة تسهم في تسيير العمل العسكري وتنظيمه بكفاءة. ومن أبرز هذه المصالح ،مصلحة الاستعلامات، التي أُسندت إليها مهمة حماية الثورة من مختلف الأخطار، من خلال إقامة قنوات اتصال مباشرة مع الفئات الشعبية، وقد تولى الإشراف عليها هاشمي هجريس. كما اضطلعت هذه المصلحة بمسؤولية كشف مخابئ العدو واستهدافه.ورغم تباين مهام المصالح المختلفة من حيث الاختصاص، فإنها كانت تصب جميعها في هدف مشترك يتمثل في تنظيم جيش التحرير الوطني وتوحيد صفوفه، سواء داخل التراب الوطني أو على مستوى الحدود. كما أُنشئت مصالح أخرى اختلفت في طبيعة مهامها، غير أنها اشتركت في الغاية ذاتها(بورقعة،2000،ص 99).

تمكنت هيئة الأركان العامة، بقيادة هواري بومدين، من تحقيق نتائج بارزة كان لها أثر مباشر في مسار الثورة التحريرية وتطور جيش التحرير الوطني، سواء على مستوى الداخل أو الحدود. وقد تجلت هذه الإنجازات في إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية وتعزيز فعاليتها الميدانية والإدارية.
أولت هيئة الأركان العامة أهمية كبيرة للعمل المسلح، إذ اعتمدت على استراتيجية المواجهة المباشرة واستهداف المراكز العسكرية الفرنسية. ففي مارس 1960م، قاد هواري بومدين عملية لاختراق الشريط الحدودي الشرقي بواسطة قوة عسكرية بلغ تعدادها 8300 مجاهد، بهدف إدخال 60 مجاهداً إلى الداخل، استشهد منهم 40 مجاهداً أثناء العملية(بن عمر،2010،ص203).

تمكن عدد من المجاهدين، من بينهم الطاهر الزبيري برفقة 19 مجاهداً، من اجتياز خطي موريس وشال والتوغل داخل التراب الوطني، إذ انطلقت المجموعة في مارس 1960م ووصلت إلى مقر الولاية الأولى في تموز من السنة نفسها. وفي السياق ذاته، تمكن أحمد بن شريف من العودة إلى الولاية الرابعة، بينما عاد العقيد لطفي إلى الولاية الخامسة.استطاعت هيئة الأركان العامة، خلال فترة وجيزة، إحكام السيطرة على الوضع العسكري بفضل التنظيم المحكم لهياكل الجيش، إذ أصبح عدد قوات جيش التحرير الوطني يتراوح بين 25 ألفاً و30 ألف مجاهد عام 1962م، بعدما كان لا يتجاوز نحو 12

ألف مجاهد موزعين على الحدود الشرقية والغربية، من بينهم حوالي 4 آلاف يمتلكون أسلحة عصرية(شبوط،2015،ص267).

رغم حالة الاضطراب والفوضى التي عرفتها الحدود الشرقية عشية تأسيس هيئة الأركان العامة، فإن هذه الأخيرة تمكنت من إعادة تنظيم القوات المرابطة هناك ضمن بنية عسكرية جديدة خاضعة لقيادة موحدة وتجهزت بأحدث التجهيزات العسكرية، مع تحسين وسائل الإمداد الجوي واللوجستي التي كانت تعاني سابقاً من اختلالات في التسيير.كما نجحت هيئة الأركان العامة في التصدي للاضطرابات التي شهدتها الحدود الغربية، لا سيما قضية الزبيري.(تابلت،2011،ص121).

سعت هيئة الأركان العامة إلى دعم العمليات العسكرية داخل التراب الوطني عبر استهداف خطي شال وموريس، بهدف تسهيل تسلل المجاهدين إلى الداخل. كما شددت اتصالاتها مع الولايات التاريخية، وأعادت النظر في التكتيك العسكري بما يسمح بتوسيع نطاق العمليات وتخفيف الضغط على المناطق الداخلية(العمامرة،1997،ص40).

رابعاً: الخلافات بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة (1961–1962م)

شهدت المرحلة الأخيرة من الثورة الجزائرية تصاعداً تدريجياً في حدة الخلافات بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إذ لم تعد هذه الخلافات مقتصرة على الجوانب التنظيمية أو العسكرية، بل امتدت لتشمل قضايا سياسية واستراتيجية تتعلق بمستقبل الثورة وطبيعة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال. وقد ارتبط هذا التوتر أساساً بمسألة المفاوضات مع فرنسا، وحدود الصلاحيات بين القيادة السياسية والعسكرية، فضلاً عن قضية الشرعية الثورية وأحقية قيادة البلاد في مرحلة ما بعد الاستقلال (سعداوي،2009،ص77).

بدأت ملامح الأزمة تتضح بصورة أكبر بعد وصول شارل ديغول إلى الحكم، إذ اتجهت السياسة الفرنسية نحو البحث عن تسوية سياسية للقضية الجزائرية، خاصة بعد عجز الحل العسكري عن القضاء على الثورة رغم الحملات الواسعة التي قادها الجنرال موريس شال.كما وافق ديغول على فتح قنوات اتصال مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال شهر نيسان 1961م، تمهيداً للشروع في مفاوضات رسمية بمدينة إيفيان الفرنسية(بن جديد،2011،ص455).تكوّن الوفد الجزائري المفاوض برئاسة كريم بلقاسم، نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير الشؤون الخارجية، وضم عدداً من الشخصيات السياسية والعسكرية، من بينهم سعد دحلب، وأحمد بن منجل، والدكتور فرنسيس، والرائدان علي منجلي وسليمان ممثلا هيئة الأركان العامة. ورغم أن الوفد ظهر بصورة موحدة أمام الجانب الفرنسي، فإن الخلافات الداخلية بين أعضائه بدأت تتكشف تدريجياً، خاصة مع شعور هيئة الأركان العامة بضعف التنسيق معها وعدم إشراكها بصورة فعلية في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالمفاوضات(بوضياف،2010،ص16).

تمحورت أبرز نقاط الخلاف حول طبيعة التنازلات التي أبدتها الحكومة المؤقتة خلال المفاوضات، إذ وافقت على عدد من البنود التي رأت فيها هيئة الأركان العامة مساساً بالسيادة الوطنية. ومن بين هذه البنود القبول ببقاء القاعدة العسكرية الفرنسية في مرسى الكبير لفترة محددة، والموافقة على الاتفاقيات النفطية والاقتصادية التي ضمنت استمرار المصالح الفرنسية داخل الجزائر، إضافة إلى إنشاء الهيئة التنفيذية المؤقتة المكلفة بإدارة المرحلة الانتقالية بين وقف إطلاق النار والاستفتاء على تقرير المصير. كما تضمنت التفاهمات الحفاظ على الامتيازات الثقافية والإدارية الفرنسية، واستمرار عدد كبير من الموظفين الفرنسيين داخل الجهاز الإداري الجزائري(بورقعة،2000،ص98).

أثارت هذه التنازلات معارضة قوية داخل هيئة الأركان العامة، وعلى رأسها هواري بومدين، الذي اعتبر أن اتفاقيات إيفيان تحمل في مضمونها شكلاً جديداً من أشكال الهيمنة الاستعمارية، وأنها قد تؤدي إلى استقلال شكلي يبقي النفوذ الفرنسي قائماً داخل الجزائر. كما رأت هيئة الأركان أن الحكومة المؤقتة استعجلت الحل السياسي في وقت كانت الثورة لا تزال قادرة على مواصلة العمل العسكري وتحقيق مكاسب أكبر على الأرض(العمامرة،1997،ص41). كانت الخلافات تتعلق أيضاً بمسألة القيادة والشرعية الثورية، إذ أخذ نفوذ هيئة الأركان العامة يتعاظم تدريجياً بعد نجاحها في إعادة تنظيم جيش الحدود وتكوين قوة عسكرية منضبطة ومجهزة بصورة أفضل من قوات الداخل،وقد منح هذا التفوق العسكري لهيئة الأركان شعوراً بأنها أصبحت القوة الحقيقية القادرة على حماية الثورة وفرض توجهاتها السياسية، في مقابل تراجع نفوذ الحكومة المؤقتة التي كانت تعتمد بدرجة أكبر على النشاط الدبلوماسي والسياسي الخارجي (تابلت،2011،ص122).

بدأ التحالف بين هواري بومدين وأحمد بن بلة يأخذ شكلاً أكثر وضوحاً، إذ اتفق الطرفان على ضرورة إعادة هيكلة القيادة السياسية للثورة وإنشاء مكتب سياسي جديد لجبهة التحرير الوطني يكون بديلاً عن الحكومة المؤقتة. وقد استند هذا المشروع إلى الاعتماد على جيش الحدود كقوة رئيسة لدعم التغيير السياسي المرتقب، الأمر الذي أثار مخاوف عدد من قادة الولايات التاريخية وبعض أعضاء الحكومة المؤقتة الذين رأوا في ذلك محاولة لفرض هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي.ازدادت حدة الأزمة خلال انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس عام 1962م، إذ تحوّل الاجتماع إلى ساحة صراع سياسي بين أنصار الحكومة المؤقتة وأنصار هيئة الأركان العامة. وقد فشل المجتمعون في التوصل إلى تسوية نهائية للخلافات القائمة، خاصة بعد تمسك كل طرف بموقفه. ففي حين أصرت الحكومة المؤقتة على شرعيتها باعتبارها الممثل الرسمي للثورة الجزائرية أمام العالم، طالبت هيئة الأركان العامة بإعادة تنظيم القيادة السياسية والعسكرية، وإنشاء مكتب سياسي جديد يتولى قيادة البلاد خلال مرحلة الاستقلال(هارون ،1998،ص 30).

في خضم هذه الخلافات، قررهواري بومدين الابتعادعن قيادة هيئة الأركان العامة، مبرراً موقفه بفشل المفاوضات مع فرنسا وعدم قدرته على مواصلة العمل مع أطراف اتهمها بالتفريط في مبادئ الثورة. كما اعتبر أن بعض أعضاء الحكومة المؤقتة يسعون إلى إضعاف المؤسسة العسكرية وتهميش دورها، رغم ما قدمته من تضحيات في سبيل استمرار الثورة وتنظيم جيش التحرير

الوطني(بوضياف،2010،ص15).وقد أثارت هذا الموقف ردود فعل متباينة داخل الأوساط الثورية؛ فبينما اعتبرتها الحكومة المؤقتة محاولة للضغط السياسي وفرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية، رأى أنصار هيئة الأركان أنها تمثل موقفاً وطنياً يهدف إلى حماية أهداف الثورة ومنع تقديم تنازلات تمس استقلال الجزائر الحقيقي. كما طالب عدد من ضباط وجنود جيش الحدود بعودة هيئة الأركان العامة وتطبيق مشروع المكتب السياسي الذي دعا إليه بومدين وأحمد بن بلة(العمامرة،1997،ص42).

حاولت الحكومة المؤقتة الحفاظ على نفوذها من خلال التمسك بشرعية المؤسسات الثورية القائمة، كما سعت إلى الحد من توسع نفوذ هيئة الأركان عبر اتخاذ قرارات بعزل بعض قياداتها وقطع الإمدادات عن قوات الحدود. غير أن هذه الإجراءات لم تحقق أهدافها، بل أسهمت في زيادة حالة الانقسام والتوتر داخل صفوف الثورة.ورغم استمرار الاتصالات مع الجانب الفرنسي، فإن الصراع الداخلي بين الطرفين ظل يتفاقم بصورة مستمرة، خاصة بعد توقيع اتفاقيات إيفيان في 18 آذار 1962م. فقد رفضت هيئة الأركان العامة عدداً من بنود الاتفاق، واستمرت في تعزيز نفوذها العسكري والسياسي، مستفيدة من سيطرتها على جيش الحدود وتحالفها مع أحمد بن بلة وعدد من قادة الولايات التاريخية(جبلي،2004،ص213).

انعكس هذا الانقسام بصورة مباشرة على الوضع الداخلي للثورة، إذ انقسمت الولايات التاريخية بين مؤيد للحكومة المؤقتة وداعم لهيئة الأركان العامة، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى اندلاع أزمة صائفة 1962م، التي تحولت من خلاف سياسي وتنظيمي إلى صراع فعلي حول السلطة وقيادة الدولة الجزائرية المستقلة. وقد تمكنت هيئة الأركان العامة، بفضل قوتها العسكرية وتحالفاتها السياسية، من ترجيح كفتها في هذا الصراع، مما أسهم في انتقال مركز الثقل داخل الجزائر المستقلة من القيادة السياسية إلى المؤسسة العسكرية، التي أصبحت منذ ذلك الحين أحد أبرز الفاعلين في الحياة السياسية الجزائرية(بن عمر،2010،ص204).

خامساً: هيئة الأركان العامة وعلاقتها بأزمة صائفة 1962م

بعد الثورة الجزائرية انتقل مركز الثقل داخل الثورة من القيادة السياسية إلى القيادة العسكرية. وقد تعزز هذا التحول مع تنامي نفوذ قيادة جيش التحرير الوطني الجزائري وهيئة الأركان العامة، الأمر الذي أدى إلى بروز خلافات حادة بينها وبين الحكومة المؤقتة حول أحقية قيادة الثورة وتوجيهها، وهي الأزمة التي عُرفت لاحقاً بأزمة صائفة 1962م أو أزمة الولايات.إذ تمثلت أزمة صائفة 1962م في صراع سياسي وعسكري بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني حول الجهة التي تمتلك الشرعية في قيادة البلاد بعد الاستقلال. وقد استمرت هذه الأزمة حتى ما بعد وقف إطلاق النار، لتتحول إلى تنافس واضح حول السلطة انعكس بصورة مباشرة على الولايات التاريخية والسجناء الخمسة وهيئات الثورة المختلفة(بورقعة،2000،ص99).

أُطلق على هذه الأزمة عدة تسميات، من أبرزها أزمة الولايات، وذلك بسبب انقسام الولايات التاريخية بين مؤيد ومعارض لهيئة الأركان العامة. فبعد وقف إطلاق النار وعودة الهيئات القيادية إلى الداخل، تمكنت هيئة الأركان من استمالة الولاية الأولى، كما انضمت إليها الولاية الثانية، ثم تقدمت قواتهما نحو العاصمة، الأمر الذي أدى إلى اندلاع مواجهات مع وحدات الولايتين الثالثة والرابعة وقد وصفت هذه المرحلة بأن الجزائريين وجدوا أنفسهم عام 1962م أمام صراع دموي بين أبناء الثورة أنفسهم (العمامرة،1997،ص40) .

رغم أن الولايات الحدودية كانت تمتلك وفرة في السلاح والمجاهدين، في حين كانت الولايات الداخلية قد أنهكتها الحرب الطويلة مع الاستعمار الفرنسي.كما عُرفت هذه الأحداث أيضاً بأزمة القيادات، باعتبارها امتداداً للأزمة التي عرفتها القيادة المركزية للثورة في الخارج بشأن أولوية القيادة السياسية أو العسكرية. فقد تحول الخلاف من مجرد تنافس تنظيمي إلى صراع فعلي حول من يتولى قيادة الجزائر بعد الاستقلال. كما هناك فريق يرى أن جذور الأزمة تعود إلى غياب الانسجام بين القيادة السياسية والعسكرية، إذ كانت كل جهة ترى نفسها الأحق بتسيير شؤون الثورة والدولة. وقد وصفت هذه المرحلة بالرغبة المتنامية في الاستحواذ على السلطة، إذ دخلت الثورة منذ ذلك الوقت مرحلة صراع سياسي وعسكري هدفه النهائي السيطرة على العاصمة ومن ثم الإمساك بزمام الحكم (بورقعة،2000،ص99).

تعود جذور أزمة صائفة 1962م إلى قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وخاصة ما تعلق بإنشاء هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين، الذي استطاع في ظرف قصير تكوين قوة عسكرية منظمة وفعالة، الأمر الذي عزز مكانته داخل الثورة وزاد من نفوذ المؤسسة العسكرية مقارنة بالحكومة المؤقتة، خصوصاً في ظل اقتناع عدد من القادة بأن الحسم العسكري يمثل السبيل الأمثل لحل القضية الجزائرية. ومن أبرز أسباب الأزمة فشل دورة المجلس الوطني المنعقدة بطرابلس بين 27 أيار و5 حزيران 1962 في إيجاد حل نهائي للخلافات القائمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، إذ ساهمت النقاشات الحادة والانقسامات الداخلية في تعميق الأزمة بدل احتوائها. كما أن اجتماع طرابلس لم يكن متفقاً على مضمونه منذ البداية، بل جرى التعجيل بتحرير وثائقه دون توافق شامل بشأنها.وعقب مؤتمر طرابلس اتجهت قيادة هيئة الأركان العامة، نحو إنهاء دور الحكومة المؤقتة وتعويضها بمكتب سياسي يتولى قيادة الحزب والجيش والإشراف على إعداد مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة (الزبيري،2008،ص279).

طُرح خلال هذه المرحلة مشروع إطلاق سراح القادة التاريخيين المعتقلين، وهم (أحمد بن بلة، ومحمد بوضياف، وحسين آيت أحمد، ورابح بيطاط، ومحمد خيضر)، بهدف تعزيز الشرعية السياسية للتيار المؤيد لهيئة الأركان.غير أن هيئة الأركان رفضت وجود الباءات الثلاث داخل المكتب السياسي، خشية أن يشكلوا قوة سياسية منافسة قد تحد من نفوذها العسكري والسياسي. وفي المقابل تمكن هذا التيار من استقطاب عدد من قادة الولايات التاريخية، إذ حظي بدعم الولاية الأولى بقيادة الطاهر

الزبيري، وجزء من الولاية الثانية بقيادة العربي بن مهيدي، إضافة إلى الولاية الخامسة بقيادة العقيد سي عثمان، والولاية السادسة بقيادة العقيد محمد شعباني(شبوط،2015،ص267).

أما الولايتان الثالثة والرابعة فقد عارضتا مشروع أحمد بن بلة وهيئة الأركان العامة، ورفضتا المكتب السياسي لعدم حصوله على مصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية. ويوصف هذا الوضع بكونه نتيجة مباشرة لغياب التوافق بين مختلف الأطراف الثورية، خاصة وأن المكتب السياسي لم يكن يضم بين أعضائه قادة الولايات التاريخية الذين قادوا الثورة داخل الوطن.كما ساهم ابتعاد الهيئات القيادية عن الداخل الجزائري في تعميق الأزمة،إذ أصبحت القيادة الخارجية تمارس نفوذها بصورة شبه مطلقة، في الوقت الذي كانت فيه الولايات الداخلية تواجه ضغطاً عسكرياً فرنسياً شديداً وتعاني نوعاً من العزلة عن القيادة المركزية. وقد دفع هذا الوضع بعض قادة الداخل إلى التمسك بحقهم في قيادة الثورة باعتبارهم الأكثر احتكاكاً بالميدان والأقدر على فهم تطورات الحرب ومتطلبات المرحلة(الزبيري ،2008،ص112).

الخاتمة:

1- يمكن اعتبار المنظمة الخاصة تعد بمثابة مقدمة لإنشاء هيئة أركان العامة، باعتبارها المسؤولة على كل ما له علاقة بالثورة المرتقبة، والتنظيمات السياسية التي شهدتها بهدف توحيد الأطراف تحضيرا للعمل المسلح، من خلال مجموعة 22 ولجنة الستة.

2-أن إنشاء هيئة الأركان العامة عام 1960م لم يكن حدثاً تنظيمياً عابراً في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، بل جاء نتيجة مباشرة لجملة من التحولات السياسية والعسكرية التي شهدتها الثورة خلال مرحلتها الأخيرة. فقد فرضت التطورات الميدانية، ولاسيما اشتداد الحملات العسكرية الفرنسية واتساع نطاق العمليات القتالية، ضرورة إيجاد قيادة عسكرية مركزية قادرة على توحيد القرار العسكري وإعادة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني التي عانت في تلك المرحلة من مظاهر التشتت والانقسام وضعف التنسيق.

3- تزايد نفوذ هيئة الأركان العامة والإمكانيات العسكرية التي كانت تمتلكها جعلت لقائدها يرغب في مناصب عليا وسلطة أكبر، والمشاركة في القرارات السياسية أيضا، نتج عنه نزاع وتصادم مع قادة آخرين وهيئات قيادية أخرى.

4- أن الاختلافات والنزاعات بين القادة والهيئات يرجع إلى اختلاف في الآراء حول الطريقة والسبل المتبعة، إلا أن الهدف واحد هو الاستقلال، ولعل هذا ما يميز الثورة الجزائرية عن باقي الثورات الاخرى.

5- كان لهيئة الأركان العامة الدور الكبير في دعم الثورة الجزائرية ،وتعد بمثابة النواة الاساسية لجيش التحرير الوطني في الدولة،وأصبح قائدها هواري بومدين من القادة البارزين الذين اشتهروا بحنكتهم.

6- أسهمت هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين، في إعادة بناء جيش التحرير الوطني ضمن أسس تنظيمية وعسكرية أكثر انضباطاً، من خلال إنشاء فيالق عسكرية حديثة، وتنظيم وحدات الحدود، والاستفادة من خبرات الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في مجالات التدريب والتسليح والتخطيط العسكري.

7-لم يقتصر دور هيئة الأركان العامة على الجانب العسكري فحسب، بل امتد ليشمل الجوانب السياسية والتنظيمية، إذ أصبحت الهيئة تدريجياً مركز قوة مؤثر داخل الثورة الجزائرية، خاصة بعد نجاحها في تكوين جيش حدودي منظم ومجهز بصورة أفضل من قوات الداخل. وقد منحها هذا التفوق العسكري مكانة سياسية .

8-كشفت الخلافات التي نشبت بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن حجم الاختلاف في الرؤى بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية، خاصة فيما يتعلق بمفاوضات إيفيان وحدود التنازلات المقدمة لفرنسا. ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة المؤقتة تميل إلى تغليب الحل السياسي والدبلوماسي، رأت هيئة الأركان العامة أن استمرار الكفاح المسلح كان كفيلاً بتحقيق مكاسب أكبر وضمان استقلال فعلي بعيد عن النفوذ الفرنسي.

9-اوضحت أزمة صائفة 1962م أن الصراع داخل الثورة الجزائرية لم يكن مجرد خلاف تنظيمي أو إداري، بل كان صراعاً حقيقياً حول الشرعية والسلطة وطبيعة النظام السياسي الذي سيقود الجزائر بعد الاستقلال. وقد تمكنت هيئة الأركان العامة، مستندة إلى قوتها العسكرية وتحالفاتها السياسية، من ترجيح كفتها في هذا الصراع، مما أدى إلى انتقال مركز الثقل داخل الدولة الجزائرية المستقلة من القيادة السياسية المدنية إلى المؤسسة العسكرية.

قائمة المصادر

اولاً-المصادر العربية:

1- الابراهيمي ،عبد الحميد.(2011).في اصل المأساة الجزائرية ،شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999.لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية .

2-الزبيري ،الطاهر.(2008).مذكرات اخر قادة الاوراس التاريخيين 1929-1962.الجزائر :المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر.

3-العمامرة ،سعد بن بشير.(1997).هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978.بليدة: قصر الكتاب .
4-بلحاح،صالح .(2008).تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا اول نوفمبر 1954.الجزائر :دار الكتاب الحديث.
5-بن جديد،الشاذلي .(2011).مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1992-1979.تحرير: عبدالعزيزبوباكير.الجزائر : دار القصر للنشر.
6-بن عمر،مصطفى .(2010).الطريق الشاق الى الحرية .الجزائر :دار هومة .
7-بو رقعة ،لخضر.(1997).مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة .تحرير:صادق بخوش .تقديم : تقديم الفريق سعد الدين الشاذلي .الجزائر : دار الامة للطباعة والنشر. والتوزيع.
8- بوضياف ،محمد،(2010)التحضير لاول نوفمبر 1945.الجزائر: دار الخيل.
9-تابليت ،عمر(2011).القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الامداد وحرب الاستنسزاف .الجزائر : دار الالمعية .
10- تقيه،محمد.(2012).حرب التحرير في الولاية الرابعة.ترجمة : بشير بو لفراق .الجزائر: دار القصبة للنشر.
11- جبلي ،الطاهر.(2004).دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962.الجزائر : شركة دار الامة للطباعة والنشر.
12- سعداوي ،مصطفى .(2009)،المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة اول نوفمبر.الجزائر :مطبعة متيحة.
13-سيد علي ،احمد مسعود (2012).دور قيادة الاركان بالحدودالشرقية والغربية في مجال الامداد خلال الثورة الجزائرية 1958-1960.جامعة الوادي .كلية العلوم الانسانية والاجتماعية .العدد١٤.
14- شبوب ،محمد.(2017).ضفاف من مسار الثورة التحررية ازمات من الحكومة المؤقتة 1958-1959.مجلة رؤى تاريخية للابحاث والدراسات .جامعة سيدي بالعباس .مجلد ٤٠.العدد٧.
15- شبوط ،سعاد يمينة.(2015)الولاية الرابعة في مواجهة ازمة صائفة 1962.مجلة الصادر .العدد 13.
16- عيادة ،علي (2018).التعذيب والسجون والمعتقلات في المنظمة الشرقية اثناء الثورة الجزائرية 1945-1962،(اطروحة دكتوراه غير منشورة).كلية العلوم الانسانية والاجتماعية .جامعة الجيلالي .سيدي بالعباس.الجزائر.

17- لونيسي ،ابراهيم .(2007).الصراع السياسي داخل جبهة التحرير خلال الثورة 1954-1962.الجزائر :دار هومة.
18- هارون ،علي.(1998).خيبة الانطلاق وفتنة صيف 1962.الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر.
19- هشماوي ،مصطفى (1998)جذور اول نوفمبر 1954 في الجزائر .الجزائر :دار هومة.
20- يوسفي ،محمد.(2010).الجزائر في ظل المسيرة النضالية -المنظمة الخاصة .تقديم: محمد الشريف الجزائر : منشورات ثالة.

ثانياً : المصادر المترجمة للانكليزية

1-Al-Ibrahimi, Abdelhamid. (2011). At the Origin of the Algerian Tragedy: Testimony on the Party of France Governing Algeria, 1958–1999. Beirut: Centre for Arab Unity Studies.
2-Al-Zubayri, Al-Tahir. (2008). Memoirs of the Last Historical Leaders of the Aurès, 1929–1962. Algeria: National Institution for Communication and Publishing.
3-Al-Amamra, Saad Ben Bashir. (1997). Houari Boumediene: The President and Leader, 1932–1978. Blida: Qasr al-Kitab.
4-Belhaj, Saleh. (2008). History of the Algerian Revolution: The Makers of 1 November 1954. Algeria: Modern Book House.
5-Benjedid, Chadli. (2011). Memoirs of Chadli Benjedid: Features of a Life, 1979–1992. Edited by Abdelaziz Boubakir. Algeria: Dar al-Qasr Publishing House.
6-Ben Omar, (2010) The Difficult Road to Freedom. Algeria: Dar Houma.
7-Bouregaa, Lakhdar. (1997). Memoirs of Major Si Lakhdar Bouregaa: Witness to the Assassination of the Revolution. Edited by Sadek Bekhouch. Introduction by Lieutenant General Saad Eddine El Shazly. Algeria: Dar al-Ummah for Printing, Publishing and Distribution.
8-Boudiaf, Mohamed. (2010). Preparing for 1 November 1945. Algeria: Dar al-Khayl.
9-Tablit, Omar. (2011). The Eastern Base: Its Emergence and Its Role in Supply and the War of Attrition. Algeria: Dar al-Alamiyya.
10-Taqiya, Mohamed. (2012). The War of Liberation in the Fourth Wilaya. Translated by Bashir Boulefraq. Algeria: Dar al-Qasbah Publishing House.

11-Jebli, Al-Tahir. (2004). The Role of the Eastern Base in the Algerian Revolution, 1954–1962. Algeria: Dar al-Ummah Printing and Publishing Company.
12-Saadawi, Mustafa. (2009). The Special Organization and Its Role in Preparing for the First of November Revolution. Algeria: Mitidja Press.
13-Sayed Ali, Ahmed Massoud. (2012). “The Role of the General Staff Command on the Eastern and Western Borders in Supply Operations during the Algerian Revolution, 1958–1960.” University of El Oued, Faculty of Humanities and Social Sciences, Issue 14.
14-Shabboub, Mohamed. (2017). “Glimpses from the Course of the Liberation Revolution: Crises of the Provisional Government, 1958–1959.” Historical Visions Journal for Research and Studies. University of Sidi Bel Abbès, Vol. 40, No. 7.
15-Shabout, Souad Yamina. (2015). “The Fourth Wilaya in Confronting the Crisis of the Summer of 1962.” Al-Sadir Journal, No. 13.
16-Ayada, Ali. (2018). Torture, Prisons and Detention Camps in the Eastern Organization during the Algerian Revolution, 1945–1962 (Unpublished Doctoral Dissertation). Faculty of Humanities and Social Sciences, Djillali University, Sidi Bel Abbès, Algeria.
17-Lounici, Ibrahim. (2007). Political Conflict within the National Liberation Front during the Revolution, 1954–1962. Algeria: Dar Houma.
18-Haroun, Ali. (1998). The Disappointment of the Beginning and the Strife of the Summer of 1962. Algeria: Dar Houma for Printing and Publishing.
19-Hichmaoui, Mustafa. (1998). The Roots of 1 November 1954 in Algeria. Algeria: .Dar Houma
20-Yousfi, Mohamed. (2010). Algeria in the Shadow of the Struggle: The Special Introduction by Mohamed Cherif. Algeria: Thala Organization. .Publications